

Distr.: General
13 October 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن انتهاك صارخ آخر لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، حيث تفيد بلاغات عديدة بأن انفجاراً وقع في الساعة ٢٠:٣٠ من يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في مبنى مدني بقرية طير فلسية اللبنانية، إلى الجنوب من نهر الليطاني. ويملك المنزل المعني عبدالناصر عيسى، أحد ناشطي حزب الله، وكان يُستخدم بصفة مرفق لتخزين الأسلحة تابع لحزب الله.

وفي أعقاب الانفجار، ضرب ناشطو حزب الله طوقاً حول المنطقة، على النحو الموضح في لقطات الفيديو المتاحة بصفة ضميمية ملحقمة بالنسخة الإلكترونية من هذه الرسالة، واستخدموا شاحنتين لنقل الأدلة من ذلك الموقع إلى قرية دير قانون المجاورة. وتشبه عملية إزالة الأدلة هذه إلى حد كبير عملية إزالة الأسلحة التي نفذها حزب الله في أعقاب انفجار ١٦ تموز/يوليه، في قرية حربة سلم، حسبما ذكر في تقارير التحقيقات التي سلمتها الأطراف المعنية بشأن ذلك الموضوع، وفي تقارير إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن.

ويضرب انفجار أمس، الذي حدث بعد ثلاثة أشهر فقط من انفجار مخزن للأسلحة تابع لحزب الله في قرية حربة سلم، مثلاً آخر يؤكد أن منظمة حزب الله الإرهابية تملك أسلحة غير مشروعة إلى الجنوب من نهر الليطاني في لبنان، مما يشكل انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نظراً إلى أن المنظمة تنشئ بنية تحتية عسكرية داخل منطقة سكان مدنيين.

ولا تدع الحادثان المذكورتان أنفاً مجالاً للشك في طريقة عمل حزب الله المتمثلة في إدخال أسلحة وإقامة مرافق عسكرية في القرى والمنازل المدنية. ويعرض استخدام المدنيين في هيئة دروع بشرية على هذا النحو سلامة هؤلاء المدنيين للخطر، وتناشد إسرائيل حكومة



لبنان اتخاذ تدابير حاسمة لوقف إعادة تسليح حزب الله إلى الجنوب من نهر الليطاني. وليست المحاولات الراهنة لغض الطرف عن أنشطة حزب الله من قبل بعض العناصر التابعة للقوات المسلحة اللبنانية مما يعزز السلام أو الاستقرار في لبنان أو إسرائيل أو المنطقة. وتحمل إسرائيل حكومة لبنان مسؤولية جميع الأنشطة التي تجري داخل إقليمها، بما في ذلك أنشطة حزب الله إلى الجنوب من نهر الليطاني.

وقد طلبت إسرائيل إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الشروع فوراً في التحقيق في حادثة طير فلسية وتقديم نتائج تحقيقها إلى الأطراف المعنية. ولدى إسرائيل أسباب كثيرة للاعتقاد بأن حزب الله، وكذلك عناصر من القوات المسلحة اللبنانية، سعت إلى الحيلولة دون إجراء تحقيق فوري في انفجار طير فلسية، في محاولة لتمكين حزب الله من إزالة الأدلة.

وإذ تبقى أسبوعان على صدور تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تعرب إسرائيل عن ثقتها في أن التقرير سيولي الاهتمام اللازم لهذه الأحداث وللحالة إلى الجنوب من نهر الليطاني. وفي سياق أوسع، ينبغي أن يتناول هذا التقرير المسائل الأساسية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك إعادة تسليح حزب الله وعدم تنفيذ حظر الأسلحة.

وأرجو ممتنة أخذ هذه المعلومات في الاعتبار لدى إعداد تقرير الأمين العام القادم عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأرجو ممتنة كذلك تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غابريلا شاليف

السفيرة

الممثلة الدائمة